

الفصل السابع

السيولة في المصارف البنكية

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودّعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الإحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الإستثمارات والأرباح.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.
2. تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.
3. تقييم الربحية من خلال معدلاتها.
4. توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية في أنّ بعض المصارف التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها، ومن ثمّ فإنّها تستطيع إلى حدّ ما أن توجد توافق بين سيولتها وبين الربحية، وبعض المصارف الأخرى لا تتمكن من التحكم بحجم سيولتها المصرفية، وبالتالي يكون أكثر من المطلوب، بسبب ضعف وقلة استثماراتها. وهناك مصارف أخرى تهتم بالربحية وتركز عليها أكثر من اهتمامها بالسيولة المصرفية.

حدود الدراسة:

إمتدّت الحدود الزمانية لثمان سنوات، ما بين (1995-2002)، أمّا الحدود المكانية للدراسة، فقد تحدّدت بسبعة مصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، من مجموع ستة عشر مصرفاً مسجلاً في نشرات بورصة عمان للأوراق المالية. والمصارف هي:

الجدول (1) المصارف التجارية عيّنة البحث

ت	المصرف التجاري	تأريخ التأسيس	عدد الفروع		عدد العاملين
			داخل	خارج	
1	العربي	1930	31	75	5477
2	الأهلي الأردني	1955	53	10	1461
3	الأردن	1960	65	5	1407
4	القاهرة عمان	1960	46	20	1370
5	الإسكان للتجارة والتمويل	1973	93	4	1774
6	الأردني الكويتي	1976	29	1	538
7	الإتحاد الإنحار والإستثمار	1978	11	1	281

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. (الحسيني، الدوري، 2000، 93) وتُعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (أبو حمد، 2002، 185) أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعييدها دون تأخير. (الهوري، 1978، 60)

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول** هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني** هو سحبودات المودعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف.

ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ

المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل.

إنّ ضعف السيولة يذكرنا بتعثر بنك مصر، ولولا تدخل الحكومة بدعم البنك، لحدّث تدهور في الاقتصاد الوطني، وإنّ إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه على التوقف عن الدفع وإفقال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه السيولة.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يتمكن أن يتأخّر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي

فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: الأول أنّ نسبة مطلوبتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أنّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين:

أولاً: الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، (السبتي، 1990، 16) وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍّ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد، كما أنّه قد يتعرّض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة. (الشماخ، 1975، 372-373)

2. الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني.

والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه. (القطار، قمر، عبد الواحد، 1991، 64)

3. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4. الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن. (Hempel, et al-1994. 51)

5. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة

السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروعيتها القانونية إلى نوعين،

هما:

1. الاحتياطات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. (الحسيني، الدوري، 2000، 95) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض. (جميل، 2003، 3)

كما وتعاني الإحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب

أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف عللاً الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. إن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

الأول: مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية.

الثاني: تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها. (الشماع، 1975، 363)

2. الاحتياطات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية. (أبو أحمد، 2002، 189)

ثانياً: الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين وهما:

الأول: محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

الجزء الثاني: من الاحتياطات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية.

المبحث الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات

قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1. فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

2. حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

3. لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثرّة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع

الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها. (أرشيد، جوده، 1999، 100-101)

4. قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (أبو حمد، 2002، 193)، (أرشيد، جوده، 1999، 101)

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أفساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي

يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها. (أرشيد، جوده، 1999، 101)

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء.

وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. (Runlett, 1977, p.52) وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. (Christy & Roden, 1978, p. 109)

كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. (Mc Carty, 1982, p. 142) وودائع سوق النقد. (Rose et al, 1993, p. 156) وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيللة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

المبحث الرابع: تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية.

والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف.

ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جودة، 2000، 273)، (يونس، 1995، 169)، (أبو

حمد، 2002، 195-197)

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{100} \times \text{النقدي} = \text{الودائع وما في حكمها}$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المبحث الخامس: تقييم ربحية المصرف:

للربح مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الاقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أن الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأن عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح: (طه، 1999، 190-191)

1. معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. معدل العائد على الملكية:

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أن هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف، وإدراج الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

3. معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل مؤشرات السيولة:

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في عينة المصارف الأردنية للفترة (1996-2002).

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

يُظهر الجدول (2) أن هذه النسبة ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً في مصرفين، هما العربي والأهلي الأردني، حيث ارتفعت من (43.84%) عام 2000 إلى (45.25%) عام 2002 في المصرف العربي، ومن (41.78%) عام 2000 إلى (51.43%) عام 2002 في المصرف الأهلي الأردني، وانخفضت في بقية المصارف عينة البحث (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الاتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث انخفضت نسبة الرصيد النقدي في المصرف الأردني من (47.49%) عام 2000 إلى (42.81%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (50.69%) عام 2000 إلى (44.57%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (50.69%) عام 2002.

عام 2000 إلى (44.57%) عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار انخفضت من (50.67%) عام 2000 إلى (43.85%) عام 2002، وفي مصرف الأردني الكويتي انخفضت من (53.71%) إلى (47.72%) لنفس الفترة الزمنية، وفي مصرف القاهرة عمان انخفضت من (54.59%) إلى (54.49%) كذلك لذات الفترة الزمنية. وهذه النتائج تشير إلى أنّ المصرفين العربي والأهلي الأردني تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمتهما والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.

الجدول (2): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتحويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	43.84	47.49	50.69	41.78	50.67	53.71	54.59
2001	43.97	44.61	42.90	43.59	43.93	47.62	51.74
2002	45.25	42.81	44.57	51.43	43.85	47.72	54.45

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

نظراً لعدم توفر بيانات مستقلة عن الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من ودائعها، بل كانت مضافة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها هذه المصارف التجارية، فقد تمّ أخذ الرصدين معاً لقياس نسبة الاحتياطي القانوني.

وقد أظهرت نتائج الجدول (3) أنّ هذه النسبة تزايدت بشكل بسيط في خمسة مصارف، هي: العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، وانخفضت في مصرفين فقط هما الإسكان للتجارة والتمويل، والإتحاد للدخار والاستثمار، حيث انخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (32.08%) عام 2000 إلى (27.31%) عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار من (30.62%) إلى (17.96%) لذات الفترة الزمنية.

وهذا الانخفاض يعود إلى تناقص الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي، إذ انخفضت هذه الأرصدة في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (703015) ألف دينار عام 2000 إلى (670451) ألف دينار عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار من (72913) ألف دينار إلى (60757) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، على الرغم من حدوث زيادات في حجم الودائع وما في حكمها، إذ ازدادت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (1386957) ألف دينار إلى (1504337) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار ازدادت من (238109) ألف دينار إلى (338295) ألف دينار لذات الفترة الزمنية.

وهذا يعني أنّ هذين المصرفين اعتمدا سياسة تقليل الأرصدة النقدية لديهما من أجل تدعيم السياسة الإقراضية والاستثمارية، وهذا أثر في إمكانية المصرفين في تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سيكون تأثيرها عكسياً على الأرباح. أما المصارف الخمسة التي ارتفعت فيها النسبة، فيلاحظ أنّ حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي قد

ارتفعت خلال فترة الدراسة، وكذلك حجم الودائع وما في حكمها ارتفعت لديها خلال ذات الفترة الزمنية، مما مكنها من أن تهتم بالسيولة المصرفية أكثر من غيرها، مع مراعاتها لهدف الربحية.

الجدول (3): نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	11.00	25.59	32.08	16.26	30.62	27.51	25.90
2001	12.15	25.27	22.65	17.41	27.18	21.71	24.17
2002	12.93	26.37	27.31	19.00	17.96	29.14	31.18

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

يبين الجدول (4) أنّ هذه النسبة حققت ارتفاعاً بسيطاً في خمسة مصارف هي (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث ارتفعت في المصرف العربي من (107.84%) عام 2000 إلى (109.61%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (115.69%) إلى (116.74%) لذات الفترة، وفي مصارف الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان ارتفعت من (108.75%) إلى (106.92%)، (104.03%) إلى (109.66%)، (107.90%) إلى (106.06%) على التوالي لذات الفترة الزمنية. أمّا المصرفين الأردن والأهلي الأردني، فقد انخفضت فيهما نسبة

السيولة القانونية من (105.19%) إلى (109.39%)، (108.75%) إلى (106.92%) على التوالي لذات الفترة الزمنية.

وعند التدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد أنّ بسط النسبة المتكون من الأموال السائلة، التي تحتفظ بها المصارف التجارية عينة البحث في خزائنها، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع الأخرى المختلفة من الاستثمارات في كل المصارف قد ارتفعت، وكذلك فإنّ قيم مقام النسبة المتكونة من إجمالي الودائع، وما في حكمها قد ارتفعت هي الأخرى أيضاً، ولكن معدل الزيادة في بسط النسبة كان أكبر من مقامها، فظهرت نسبة السيولة القانونية مرتفعة في خمسة مصارف، وتناقصت في المصرفين الآخرين.

وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممتلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

الجدول (4): نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	107.84	105.19	115.69	109.39	108.75	106.92	104.03
2001	108.62	105.18	116.31	104.07	108.29	107.82	105.55
2002	109.61	103.98	116.74	106.66	109.66	107.90	106.06

رابعاً: نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (5) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيف في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، والأهلي الأردني، من (42.32%)، (49.27%)، (43.17%)، (50.08%) عام 2000 إلى (40.92%)، (48.13%)، (43.02%)، (40.70%) عام 2002 على التوالي.

وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من المصارف تؤكد على هدف السيولة المصرفية، وتتأني في سياستها الإقراضية إلى حدّ ما، وبالتالي، فإنّها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

أما المصارف التي ارتفعت فيها نسبة التوظيف فهي: الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، حيث ارتفعت من (45.35%)، (40.33%)، (37.47%) عام 2000 إلى (46.26%)، (49.24%)، (38.35%) عام 2002 على التوالي.

وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانياتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلّا أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة والتروي عند منح أيّة قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

الجدول (5): نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	42.32	49.27	43.17	50.08	45.35	40.33	37.47
2001	41.44	50.91	43.44	47.30	51.23	48.68	39.45
2002	40.92	48.13	43.02	40.70	46.26	49.24	38.35

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الربحية:

تتناول هذه الفقرة تحليلاً لأهم مؤشرات الربحية لعينة من المصارف الأردنية للفترة (1996-2002).

أولاً: معدل العائد على الاستثمار:

يُظهر الجدول (7) أنّ أعلى معدلات العائد كانت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل مقارنة بالمصارف الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة التسعينات، حيث تزايدت من (3.76%) عام (1995) إلى (5.06%)، (7.10%) و(4.67%) للأعوام 1997، 1998، 1999 على التوالي.

ثم بعد ذلك انخفضت ثم ارتفعت ووصلت إلى (1.24%) عام 2002، وهذا يعود إلى تمكن المصرف الذي يتميز بكثرة عدد فروعها في المملكة الأردنية مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث بلغ عددها (93) فرعاً من تحقيق زيادات كبيرة في صافي دخله، خاصة خلال فترة التسعينات، حيث ارتفع من (9348) ألف دينار عام 1995 إلى (15780) ألف دينار عام 1997، وإلى (24615) ألف دينار عام 1999. ولكن بعد ذلك انخفض صافي الدخل في 2000، ثم عاود الزيادة حتى وصل إلى (22011) ألف دينار عام 2002، وهو أعلى مما في السنة الأولى للمبحث.

أما المصرف العربي، الذي يتميز بقدمه حيث أسس سنة 1930، وزيادة عدد فروعته العاملة في خارج المملكة الأردنية، إذ يبلغ عددها (75) فرعاً، إضافة إلى (31) فرعاً في الداخل. أتصف فيه معدل العائد على الاستثمار باستقراره مع زيادات بسيطة فيه، خاصة في النصف الثاني من التسعينات، وإنّ أقل معدل له كان (0.87%) في السنة الأولى من البحث. وهذا ينم عن استقرار أرباحه وزيادتها، نتيجة لتنوع استثماراته، وثبات سياسته الإدارية، وبيانات صافي الدخل توضّح ذلك.

أمّا مصرف الأردن، فإنّ معدل العائد على الاستثمار ابتدأ بنسبة (0.64%) عام 1995، ووصل إلى حد الصفر عام 1997، ثم بعد ذلك أخذ بالارتفاع الحثيث حتى بلغ (1.0%) عام 2002. وإذا نظرنا إلى مكونات هذا المعدل، نجد أنّ المقام اتصف بالزيادة المستمرة خلال فترة البحث، إذ ارتفع من (456858) ألف دينار عام 1995 إلى (535955) ألف دينار عام 1997، وإلى (604146) ألف دينار عام 1999، وإلى (806548) ألف دينار عام 2002. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فإنّه ارتفع في السنتين الأوليتين للبحث من (2910) ألف دينار إلى (4992) ألف دينار عام 1996، ثم انخفض حتى وصل إلى الصفر، ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة ووصل إلى أعلى مستوى له عام 2001، إذ بلغ (11528) ألف دينار، وهذا مؤشر على أنّ هناك إخفاقات في أداء المصرف خاصة عام 1997، حيث لم يحقق فيها أية أرباح تُذكر.

أما مصرف الأردني الكويتي، فيظهر الجدول (7) أنّ معدل العائد على الاستثمار، أخذ يتحسن بشكل واضح في السنوات الأربعة الأخيرة من البحث، إذ ارتفع من (0.13%) عام 1995 إلى (0.21%)، (0.95%)، (1.30%)، (1.62%) للأعوام 1999، 2000، 2001، 2002 على التوالي.

وهذا يعني أنّ المصرف أخذ يجد طريقه الصحيح في مجال الاستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ويحقق من خلالها جزءاً من أرباحه. أما المصارف الأخرى، وهي: الأهلي الأردني، الإتحاد للدخار والاستثمار والقاهرة عمان، فإنّها ليس فقط لم تحقق في سنوات معينة أرباحاً، وإنّما تحملت خسائر ولفترة زمنية أكثر من سنة واحدة، لذلك كان معدل العائد على الاستثمار فيها سالباً، فبلغ في مصرف الأهلي الأردني (1.84%) عام 1999، (0.0%) عام 2000، و(0.24%) عام 2002. وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار وصل إلى (0.41%) (0.35%) لعامي 1996، 1997.

وبلغ في مصرف القاهرة عمان إلى (0.18%) و(0.16%) لعامي 2001، 2002. وهذا يشير إلى أنّ هذه المصارف لم توفق ولعدد من السنوات في اختيار المحفظة الاستثمارية التي تحقق لها الأرباح رغم قدم معظمها في النشاط المصرفي، إضافة إلى الظروف البيئية الداخلية والخارجية وثورة الاتصالات، وتوسع انتشار المصارف الأجنبية في ظل مفهوم العولمة أثرت على نشاطات المصارف العربية ومن ثم أرباحها.

الجدول (7): معدل العائد على الاستثمار لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	0.87	0.64	3.76	1.25	0.07	0.13	0.81
1996	0.93	0.93	2.99	0.81	(0.41)	0.25	0.53
1997	1.00	0	5.06	0.68	(0.35)	0.18	0.49
1998	1.08	0.06	7.10	0.33	0.59	0.18	0.39
1999	0.95	0.06	4.67	(1.84)	1.30	0.21	0.24
2000	0.94	0.75	0.73	0	0.12	0.95	0.43
2001	0.96	1.56	1.29	0.01	0.63	1.30	(0.18)
2002	0.88	1.00	1.24	(0.24)	0.88	1.62	(0.16)

الجدول (8): صافي الدخل

(صافي الربح بعد الضريبة) لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للاذخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	80455	2910	9348	5286	125	1380	4839
1996	95655	4992	8365	3584	(796)	2817	3716
1997	107655	0	15780	5170	(6363)	2413	3937
1998	126455	249	24615	2650	3083	2520	3369
1999	120455	339	17699	(16750)	2912	3224	2101
2000	130200	5085	11815	0	312	5163	3836
2001	139200	11528	22011	159	1943	7412	(1710)
2002	130200	8081	22011	(3323)	3283	10130	(1441)

الجدول (9): إجمالي الموجودات لعينة المصارف الأردنية، (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للاذخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	9295629	456858	248567	423973	190528	1103446	600017
1996	10338135	534225	279272	443504	192695	1136226	700541
1997	10761075	535955	311841	755343	184122	1350802	795023
1998	11743450	575692	346639	805318	194145	1417678	854534
1999	12614946	604146	378996	910952	223956	1549254	864361
2000	13845104	678262	1623245	1184109	266002	545346	884804
2001	14548835	737365	1708811	1353923	306277	569982	930120
2002	14714153	806548	1769517	1384867	371424	625121	896185

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية:

يبين الجدول (10) أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل من المصرف العربي ومصرف الإسكان للتجارة والتمويل والمصرف الأهلي الأردني ومصرف القاهرة عمان، ومنتزاعاً في المصرف الأردني الكويتي، ومنتزاعاً بين الارتفاع والانخفاض في مصرف الأردن والإتحاد

للاذخار والاستثمار، وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أنّ رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في كل المصارف خلال فترة البحث، باستثناء المصرف الأردني ولل سنوات الأخيرة منه فقط. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فقد تبين من خلال التحليل للمعدل السابق، أنّه كان غير مستقراً. ووصل إلى حد الصفر، وإلى قيمة سالبة لعدد من السنوات ولعدد من المصارف، وهذا يوضّح أنّ هذه المصارف لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة بل تعدّى الأمر إلى تحملها قدراً من الخسائر، وهذا يعني أنّها رغم قدم عملها في النشاط المصرفي، وكثرة فروعها في الخارج والداخل، التي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة.

وهذا مما يدعو إلى التفكير في الاندماج، وعلى الأقل في الفروع التي تعاني من تعثر مستمر في أرباحها، كذلك إلى إعادة تقييم سياساتها وبرامجها والإستشراق الدقيق بظروف السوق والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدر ممكن.

الجدول (10): معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للاذخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	14.58	12.03	46.99	13.67	1.14	1.77	22.61
1996	15.18	17.14	38.03	9.03	(3.59)	3.47	14.83
1997	14.95	0	48.96	7.39	(29.48)	1.14	8.56
1998	15.42	1.01	70.90	3.59	12.50	1.14	7.10

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1999	13.18	0.97	49.29	(29.39)	10.56	1.44	5.59
2000	12.28	11.55	5.00	0	1.12	12.58	9.28
2001	11.92	20.74	8.58	0.23	6.39	13.77	(3.26)
2002	10.12	13.24	8.30	(5.18)	9.91	17.56	(3.61)

الجدول (11): رأس المال الممتلك لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	552000	24181	19893	38677	10954	77776	21399
1996	630000	29118	21994	39701	22157	81268	25060
1997	720000	33587	32232	69983	21586	212353	28193
1998	820000	34717	34717	73840	24670	221903	35511
1999	914000	35055	35905	56989	27581	224537	37562
2000	1060162	44035	236288	66404	27893	41033	41348
2001	1167932	55603	256455	69310	30413	53830	52492
2002	1286026	16055	265180	64129	33129	57675	39956

ثالثاً: معدل العائد على الودائع:

يُظهر الجدول (12) تزايداً واضحاً لهذا المعدل في كل من مصرف الأردن ومصرف الإتحاد للدخار ومصرف الأردن الكويتي، واستقراراً نسبياً في المصرف العربي ومصرف القاهرة عمان، وانخفاضاً في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الأهلي الأردني. وعند دراسة إجمالي الودائع في الجدول (13) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع المصارف، باستثناء مصرف الأردن الكويتي الذي انخفض فيه

إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وسالباً لعدد من سنواتها في عدد من مصارف عينة الدراسة، كالمصرف الأهلي الأردني، الإتحاد للادخار والاستثمار، والقاهرة عمان. وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أن عدداً من هذه المصارف ظلت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

الجدول (12): معدل العائد على الودائع لعينة المصارف الأردنية (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	1.01	0.76	4.55	1.64	0.08	0.16	0.93
1996	1.08	1.09	3.52	1.08	(0.51)	0.31	0.60
1997	1.12	0	6.29	0.87	(4.31)	0.24	0.56
1998	1.21	0.07	8.88	0.44	2.05	0.24	0.46
1999	1.08	0.07	5.93	(2.43)	1.69	0.27	0.29
2000	1.13	0.93	0.93	0	0.15	1.26	0.51
2001	1.14	1.99	1.86	0.02	0.85	1.84	(0.23)
2002	1.07	1.23	1.61	(0.32)	1.07	2.24	(0.19)

الجدول (13): إجمالي الودائع لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	7983306	384472	205326	321527	162913	885045	521525
1996	8869028	457567	237423	330566	155292	917595	614338
1997	9630001	448014	250810	595899	147611	987852	697376
1998	10411969	465694	277350	608339	150025	1067308	730638
1999	11187154	484102	298688	690542	172711	1201066	725810
2000	11563765	545814	1265747	882795	206839	408614	747025
2001	12248598	579581	1313224	1002250	228276	403780	753889
2002	12162247	658610	1363794	1037363	305522	452138	748758

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من الدراسة العملية لعينة المصارف التجارية الأردنية، وكما يأتي:
1. أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي انخفضت في خمسة مصارف (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، وارتفعت في المصرفين الباقيين (العربي والأهلي الأردني).
 2. بيّنت النتائج أنّ نسبة الاحتياطي القانوني قد تزايدت في خمسة مصارف (العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الإتحاد للدخار والاستثمار.
 3. أوضحت النتائج أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كل من المصارف (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني

الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في المصرفين الأردن والأهلي الأردني.

4. أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، وارتفعت في مصرف الاتحاد للدخار والاستثمار، ومصرف الأردن الكويتي ومصرف القاهرة عمان.

5. من خلال النتائج أعلاه، يمكن ترتيب المصارف عينة الدراسة من حيث السيولة المصرفية كما يأتي: المصرف العربي في المقدمة، ثم المصرف الأهلي الأردني، وبعد ذلك كل من المصارف: الأردني، الأردني الكويتي، القاهرة عمان، والإسكان للتجارة والتمويل. وأقل المصارف سيولة هو مصرف الاتحاد للدخار والاستثمار.

6. أظهرت النتائج أنّ معدل العائد على الاستثمار اتّصف بالاستقرار النسبي في مصرف العربي، وبالارتفاع المتواضع في كل من المصارف: الأردن، الاتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، وبالانخفاض القليل في كل من المصارف: الأهلي الأردني، القاهرة عمان، أما مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، فقد ارتفع المعدل في النصف الأول لفترة الدراسة، وانخفض في نصفها الثاني.

7. بيّنت النتائج أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل مكان من المصارف: العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، والقاهرة عمان. ومتزايد في مصرف الأردن الكويتي، ومتذبذباً في مصرف الأردن والاتحاد للدخار والاستثمار.

8. أوضحت النتائج أنّ معدل العائد على الودائع كان متزايداً في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، ومستقراً نسبياً في المصرفين العربي والقاهرة عمان، ومنخفضاً في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والأهلي الأردني.

9. من خلال نتائج الجداول (6، 7، 8) يتبين أنّ مؤشر الربحية كان مرتفعاً في المصرف الأردني الكويتي، وأقل ارتفاعاً في المصرفين الأردن والإتحاد للدخار والاستثمار، ومستقر في المصرف العربي، ومنخفض بتواضع في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والقاهرة عمان. وأكثر انخفاضاً في مصرف الأهلي الأردني.

10. من خلال النتائج أعلاه يتبين أنّ معظم المصارف عينة الدراسة لم تتجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، فالمصرف العربي الذي يتميز بارتفاع سيولته المصرفية، كانت أرباحه مستقرة إلى حدّ ما، وإنّ المصرف الأهلي الأردني، الذي كان ترتيبه الثاني من حيث السيولة المصرفية، إتّصف بانخفاض أرباحه، وهذا يعني أنّ سيولته المصرفية كانت على حساب أرباحه، وإنّ مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار كان انخفاض سيولته المصرفية على حساب زيادة الاستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي أدّى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح.

وهناك مصارف لم توفق، لا في تحقيق هدف السيولة المصرفية، ولا في هدف الربحية إلى حدّ ما، كمصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف القاهرة عمان.

1. محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الاهتمام بالباحثين وذوي الاختصاص وحثهم على تقديم الجديد والمتطور.
2. ضرورة اهتمام المصارف بالاندماج، لدمج بعض فروعها، أو الاندماج مع بعضها البعض بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الاقتصادي.
3. قيام المصارف بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطر، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الاستثمار، وزيادة الأرباح.
4. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة.
5. ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.
6. على المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.